الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم لعام 2016

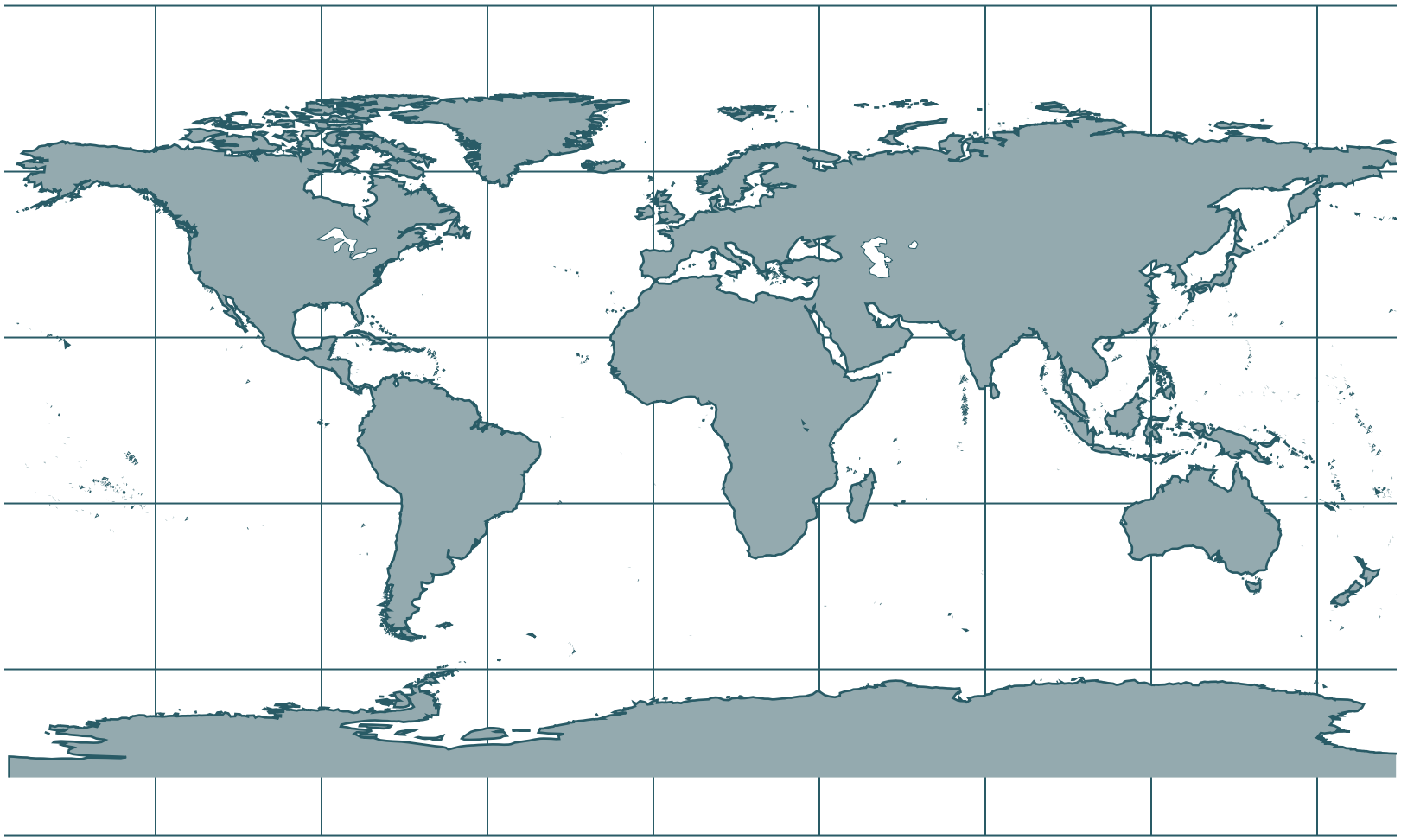

الأمم المتحدة
2016

موجز تنفيذي

آفاق تنمية الاقتصاد الكلي العالمي

تعثر الاقتصاد العالمي في عام 2015

من المتوقع أن ينمو الإنتاج الكلي العالمي بنسبة 2,4 في المائة لا أكثر في عام 2015، وهذا تنقيح نزولي كبير عن نسبة 2,8 في المائة التي كانت متوقعة في الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم في منتصف عام 2015. وبعد مرور أكثر من 7 سنوات على الأزمة المالية العالمية، لا يزال صانعو السياسات في شتى أنحاء العالم يواجهون تحديات جسام في ما يتعلق بحفز الاستثمار وإنعاش النمو العالمي. وقد أعاقت الاقتصاد العالمي عقبات رئيسية عديدة: مثل الشكوك والتقلبات المستمرة المتعلقة بالاقتصاد الكلي؛ وأسعار السلع الأساسية المنخفضة، وانخفاض التدفقات التجارية؛ وازدياد تقلبات أسعار الصرف وتدفقات رأس المال؛ وركود الاستثمار وانكماش نمو الإنتاجية؛ والانفصال المستمر بين التمويل وأنشطة القطاع العقاري. ومن المتوقع بدء تحسُّن متواضع في السنة المقبلة، بحيث يبلغ النمو العالمي ما نسبته 2,9 في المائة، و 3,2 في المائة في عامي 2016 و 2017 على التوالي. ومن المتوقع أن يؤدي توقيت وخطى تطبيع الولايات المتحدة لاتجاه سياستها النقدية كالمتوقع، إلى الحد من بعض الشكوك المتصلة بالسياسات، مع الحيلولة دون التقلبات المفرطة في معدلات الصرف وأسعار الأصول. وبينما سيؤدي التطبيع في نهاية المطاف إلى زيادة تكاليف الاقتراض، فمن شأن ارتفاع أسعار الفائدة أن يشجع الشركات على زيادة الاستثمارات في المدى القصير. ويعتمد تحسُّن النمو العالمي أيضا على تخفيف الضغوط النزولية على أسعار السلع الأساسية، مما سوف يشجع الاستثمارات الجديدة ويزيد النمو، ولا سيما في الاقتصادات المعتمدة على السلع الأساسية.

من المتوقع أن تُسهم الاقتصادات المتقدمة النمو في زيادة النمو العالمي

يتوقع أن تواصل الاقتصادات المتقدمة النمو اكتساب زخم في عام 2016، متجاوزة نسبة 2 في المائة لأول مرة منذ عام 2010. وقد تباطأ النمو في بلدان الاقتصادات النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في عام 2015 فمر بأضعف خطواته منذ الأزمة المالية العالمية وسط انخفاض حاد لأسعار السلع الأساسية، وتدفقات كبيرة لرؤوس الأموال إلى الخارج، وزيادة تقلبات السوق المالية. ومن المتوقع أن يصل النمو إلى ما نسبته 4,3 في المائة في عام 2016، و 4,8 في المائة في عام 2017، بزيادة عن النمو المقدر بنسبة 3,8 في المائة في عام 2015. وبالرغم من حدوث تباطؤ في الصين، سيظل شرق وجنوب آسيا أسرع

منطقتين نموا في العالم، مع استفادة كثير من اقتصادات المنطقة المستوردة للسلع الأساسية، من انخفاض أسعار النفط، والمعادن والأغذية. ومن المتوقع أن يعاود الناتج المحلي الإجمالي النهوض في أقل البلدان نموا من نسبة 4,5 في المائة في عام 2015 إلى ما نسبته 5,6 في المائة في عام 2016، بيد أنه لن يبلغ غاية هدف التنمية المستدامة أي ما نسبته 7 في المائة على الأقل لنمو الناتج المحلي الإجمالي في السنة في الأجل القريب. ولئن كانت البلدان النامية هي قاطرة النمو العالمي منذ الأزمة المالية، يُتوقع أن تُسهم البلدان ذات الاقتصادات المتقدمة النمو، لا سيما الولايات المتحدة الأمريكية، بالمزيد في النمو العالمي خلال الفترة المرتقبة.

استمرار التضخم المنخفض في البلدان ذات الاقتصادات المتقدمة النمو، بينما لا يزال تقلُّب التضخم والنمو مرتفعا

وسط استمرار فجوات الناتج، وتدهور أسعار السلع الأساسية، وضعف الطلب الكلي، يُعد التضخم العالمي في أدنى مستوياته منذ عام 2009. ففي بلدان اقتصادات السوق المتقدمة النمو، يتوقع أن يبلغ متوسط التضخم السنوي مجرد 0,3 في المائة. وإلى الآن أدَّت الشروط النقدية التساهلية للغاية إلى منع ترسيخ الانكماش في البلدان المتقدمة النمو. بيد أن التضخم المنخفض أصبح مرتبطا بارتفاع مستويات تقلُّب التضخم، والنمو، والاستثمار، والاستهلاك في معظم البلدان المتقدمة النمو الكبيرة والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وقد عوضت التخفيضات الكبيرة في قيمة العملات الضغوط الانكماشية في العديد من البلدان النامية. فقد سجل الريال البرازيلي والروبل الروسي انخفاضات كبيرة في قيمة العملة، ولا يزال البلدان غارقين في تراجع اقتصادي شديد، مقترنا بتضخم مرتفع.

تباطؤ الاقتصاد يضر أسواق العمل

ترتفع البطالة في كثير من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، ولا سيما في جنوب أمريكا، بينما لا تزال البطالة مرتفعة بصورة مستمرة في بلدان مثل جنوب أفريقيا. وفي الوقت ذاته، ما برحت تنخفض معدلات مساهمة قوة العمل، ولا سيما من بين النساء والشباب، وأصبح انعدام الأمن الوظيفي أكثر انتشارا وسط تحول من العمل براتب إلى العمالة الذاتية. ويشكل النمو المتدني لكثافة العمالة في كثير من البلدان، مقترنا بركود الأجور الفعلية، تحديا في ما يتعلق بتشجيع النمو الاقتصادي الشامل والمستدام، والعمالة، والعمل الكريم للجميع.

شهد الاستثمار تباطؤا حادا واسع النطاق

سجلت معدلات نمو تكوين رأس المال الثابت انخفاضات حادة في معظم البلدان ذات الاقتصادات المتقدمة النمو والاقتصادات النامية منذ عام 2014، بما في ذلك نمو استثماري سلبي في تسعة اقتصادات. وحد ضعف الطلب الإجمالي وانخفاض أسعار السلع الأساسية، والشكوك المستمرة المتعلقة بالسياسات من نمو الاستثمار خلال الفترة 2014-2015. والمتوقع حدوث ارتفاع متواضع في الاستثمار، بشرط ألا يستمر انخفاض أسعار السلع الأساسية وأن يحد التطبيع المتوقع لاتجاه السياسة النقدية للولايات المتحدة من الشكوك المتعلقة بالسياسات. وبالرغم من ذلك، لا يزال يلزم بذل جهود منسُّقة على الصعيدين الوطني والدولي لضمان قيام القطاعات المالية بوساطة فعالة في ما يتعلق بالمدخرات والسيولة، وحفز الاستثمارات الثابتة أيضا.

سيتطلب الحد من الفقر ومن مستويات الانبعاثات بذل جهود سياسية منسقة

سيحد تباطؤ النمو الاقتصادي الواسع الانتشار في كثير من البلدان ذات الاقتصادات النامية، وبصفة عامة، نمو الأجور الضعيف، من إحراز تقدم في مجال الحد من الفقر على المدى القريب. وسيعتمد إحراز المزيد من التقدم في مجال الحد من الفقر، اعتمادا كبيرا على سياسات الحد من عدم المساواة، من قبيل الاستثمار في مجال التعليم، والصحة، والبنية الأساسية، وشبكات الأمان الاجتماعي القوية. ولم تشهد انبعاثات الكربون ذات الصلة بالطاقة العالمية نموا في عام 2014، لأول مرة منذ 20 عاما، باستثناء عام 2009 عندما انكمش الاقتصاد العالمي، دالا بذلك على إمكانية الفصل بين النمو الاقتصادي ونمو انبعاثات الكربون، باتخاذ سياسات صحيحة واستثمارات ملائمة. وتمثل مصادر الطاقة المنخفضة الكربون حاليا ما يزيد على 50 في المائة من الاستهلاك الجديد للطاقة على الصعيد العالمي.

التجارة الدولية والتدفقات المالية

كان لانخفاض أسعار السلع الأساسية آثار سلبية كبيرة على تدفقات التجارة والمالية العامة

انخفضت معدلات التبادل التجاري لمصدري السلع الأساسية انخفاضا كبيرا، مما حدَّ من قدرتهم على طلب البضائع والخدمات من بقية العالم. وقد انخفضت أرصدة الحساب الجاري لمصدري السلع الأساسية، وفي ضوء التدفق الصافي لرأس المال إلى الخارج من كثير من البلدان ذات الاقتصادات المعتمدة على السلع الأساسية، اضطُرت البلدان إما لسحب احتياطياتها الدولية، أو الحد من الواردات. وكان لهذا آثار من المرتبة الثانية على التجارة بالنسبة

للبلدان ذات الاقتصادات غير المصدِّرة للسلع الأساسية، مما زاد من تفاقم اتجاهات أبعد مدى، مثل توسع سلاسل القِيَم العالمية بشكل أبطأ، وإحراز تقدم محدود في مفاوضات التجارة المتعددة الأطراف، مما كان له أثره على حجم التجارة العالمية. وكان لانخفاض أسعار السلع الأساسية وإعادة مواءمة أسعار الصرف أثر كبير أيضا على الأرصدة المالية، ولا سيما في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بفترة انتقالية والمعتمدة على السلع الأساسية. بيد أن الانخفاض الحاد في القيمة الكلية للتجارة العالمية، يُعزى بصورة كبيرة إلى انخفاض أسعار السلع الأساسية وارتفاع قيمة الدولار. وقد سجلت أحجام التجارة تباطؤاً أكثر تواضعا، مما يعكس تباينا متزايدا بين قيمة التجارة العالمية وحجمها.

زيادة تقلُّب السوق المالية زيادة كبيرة

يعكس الانخفاض المطرد في أسعار السلع الأساسية العالمية، بما في ذلك انخفاض أسعار النفط بشكل كبير، مزيجا من العرض الكبير والطلب المتباطئ. ويؤدي الطلب من الصين دورا رئيسيا في تقلبات الأسعار بالنسبة للمعادن على وجه الخصوص، نظرا لأن ذلك البلد مسؤول عن نصف الاستهلاك العالمي تقريبا من المعادن. وقد ارتبط مزيج مواءمة أسعار السلع الأساسية والتدفقات الخارجية لرأس المال بإعادة المواءمة بشكل حاد لأسعار الصرف، وأبرز تقلُّب أسواق سعر الصرف الأجنبي.

سيسمح تعزيز النظام التجاري المتعدد الأطراف باستفادة البلدان من فوائد التجارة بصورة أفضل

التجارة الدولية عامل محدد مهم للنمو والتنمية العالميين. فعلى الصعيد العالمي، لا تزال هناك إمكانية كبيرة غير مستغلة لاغتنام فوائد التجارة الدولية. ويُعد النظام التجاري العالمي المتعدد الأطراف غير التمييزي عنصرا أساسيا للاستفادة من هذه الإمكانية. وبالرغم من ذلك، لم تُحرز جولة الدوحة إلا تقدما محدودا خلال السنوات الخمس عشرة الماضية. وفي الوقت ذاته، كان هناك انتشار متزايد للجيل الجديد من الاتفاقات التجارية الإقليمية. ويمكن أن تقلل الاتفاقات التجارية الإقليمية الكبرى من حوافز إجراء مفاوضات شاملة، وقد يترتب عليها آثار ضارة بالنسبة للبلدان غير المشمولة بالاتفاقات التجارية الإقليمية، ولا سيما البلدان النامية. ويُعد اتفاق شراكة المحيط الهادئ أول اتفاق تجاري إقليمي كبير يكتمل، وهو يُنشئ سوقا لـ 800 مليون نسمة تفوق حصتهم 40 في المائة من الناتج الإجمالي العالمي. بيد أن البلدان غير الأعضاء في اتفاق شراكة المحيط الهادئ قد تتأثر جراء تحول التجارة والاستثمار تجاه البلدان الأعضاء في تلك الشراكة. ويُبرز هذا أهمية تعزيز الترابط بين الاتفاقات التجارية الإقليمية والنظام التجاري المتعدد الأطراف ليتسنى لها دعم واستدامة بيئة تنمية تمكينية.

تمويل التنمية المستدامة

خطة عمل أديس أبابا تضع إطار تمويل خطة التنمية المستدامة لعام 2030

يتمثل الدور الرئيسي للنظام المالي الدولي في توجيه المدخرات إلى استخدامات إنتاجية وإلى الاستثمار لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام. وهو بهذا يشدد بصورة حاسمة على تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030. ولئن كانت احتياجات التمويل لتحقيق خطة التنمية المستدامة كبيرة للغاية، ستكون المدخرات العامة والخاصة العالمية كافية إذا أُريد للنظام المالي أن يقوم بوساطة فعالة في ما يتعلق بالتدفقات بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة. بيد أن التمويل الدولي ليس مستقرا في الوقت الراهن، ولا يتسم بالكفاءة في تخصيص الائتمانات حيث تلزم من أجل النمو المستدام والشامل، ولا يتم عموما توجيه الائتمانات مع وضع النتائج أو الاستدامة البيئية في الاعتبار. وتضع خطة عمل أديس أبابا إطارا عالميا جديدا لتمويل التنمية المستدامة التي توائم جميع التدفقات المالية والسياسات الدولية والمحلية مع الأولويات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 سيفرض طلبات كبيرة على الميزانيات العامة وقدرات البلدان النامية

ستظل تعبئة الموارد العامة واستخدامها بصورة فعالة بالغة الأهمية لتحقيق التنمية المستدامة. وسيتطلب هذا تمويلا إضافيا وتمويلا عاما دوليا أكثر فعالية، ويشمل ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية، والتعاون في ما بين بلدان الجنوب، وغير ذلك من التدفقات الرسمية. ولتكملة الأموال العامة الحالية، هناك أيضا دور مهم للمصارف المتعددة الأطراف والإقليمية ومصارف التنمية الوطنية، خاصة وأن الموارد الخاصة لا توجَّه بصورة فعالة في هذا الاتجاه في الوقت الحالي. وقد أصبح التهرب من الضرائب، وتجنُّب الضرائب، والتدفقات المالية غير المشروعة، عقبة رئيسية تعترض تعبئة الموارد بكفاءة. ويمكن تحسين هذا بزيادة الجهود المبذولة صوب التعاون الدولي في مجال الضرائب.

ومن اللازم أن يُسهم جميع أصحاب المصلحة في تنفيذ خطة عمل أديس أبابا للتنمية المستدامة، ويظلوا خاضعين للمساءلة إزاء التزاماتهم؛ ويشمل ذلك الدول الأعضاء، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني والجهات الفاعلة الأخرى. وسيكون دور المنتدى السنوي لتمويل التنمية – عملية المتابعة المكرسة – لرصد تنفيذ خطة عمل أديس أبابا، بالغ الأهمية.

التحديات السياساتية وسبل المضي قدماً

من الضروري أن يستعد صانعو السياسات لتشديد الشروط المالية العالمية

تنهض المصارف المركزية بمعظم المسؤولية في البلدان المتقدمة النمو، لدعم النمو في فترة ما بعد الأزمة، مما أدى إلى مستوى غير مسبوق من الإجراءات النقدية التيسيرية في السنوات الأخيرة. ولئن كانت الظروف الاقتصادية قد تحسَّنت في الولايات المتحدة فقد أشار الاحتياطي الاتحادي للولايات المتحدة بوضوح إلى اعتزامه بدء رفع سعر الفائدة، بعد سبع سنوات من أسعار فائدة تقرب من الصفر. ومن المرجَّح أن يؤدي هذا إلى الحد من الشكوك السياساتية من ناحية، بالرغم من أن سرعة وتتابع زيادات أسعار الفائدة المتوقعة لا تزال غير معروفة. ومن ناحية أخرى، يتوقع أن يكون لارتفاع سعر الفائدة تداعيات كبيرة، وأن يؤدي إلى تفاقم تدفقات رأس المال إلى الخارج من البلدان النامية، وتشديد الشروط المالية على الصعيد العالمي.

من المرجح أن تشتد التحديات السياساتية على المدى القريب

سيحتاج صانعو السياسات على الصعيد العالمي إلى بذل جهود منسقة للحد الشكوك والتقلبات المالية، وإقامة التوازن الدقيق بين أهدافهم الرامية إلى تحقيق النمو الاقتصادي المستدام والمحافظة على الاستقرار المالي. وستتطلب الاستجابة إلى تشديد الشروط المالية العالمية طائفة من الأدوات السياساتية، تشمل صكوك حيطة كلية، وتدابير نقدية موجهة، وموقفا ماليا تيسيرا بصورة أكبر. ويرجح أن تشتد حدة التحدي الذي تواجهه البلدان النامية، نظرا لأن دين الشركات في تلك الاقتصادات — الذي كثيرا ما يقوَّم بدولارات الولايات المتحدة – قد ارتفع بشدة منذ الأزمة المالية العالمية. ومن ثم فقد تُركت هذه الاقتصادات معرضة لمخاطر سعر الصرف وارتفاع تكاليف خدمة الدين بينما يجري تشديد الشروط المالية العالمية. وسيحتاج صانعو السياسات إلى الاعتماد بصورة متزايدة على أدوات الحيطة الكلية للحيلولة دون الخفض السريع للتمويل بالديون، وإعادة توجيه التمويل إلى أنشطة القطاع العقاري، والحد من المخاطر التي يواجهها الاستقرار المالي.

يلزم بذل جهود سياساتية، موجهة وفعالة ومنسَّقة بشكل أفضل لضمان النمو الاقتصادي المستدام والشامل

يتطلب حفز النمو الشامل في الأجل القصير وتعزيز التنمية المستدامة الطويلة الأجل مزيدا من السياسات الفعالة المنسَّقة على الصُعُد الوطنية والإقليمية والعالمية. وسيكون من الأمور البالغة الأهمية لصانعي السياسات أن يضمنوا قيام القطاع المالي بتيسير وحفز الاستثمار الإنتاجي الطويل الأجل، من أجل تحطيم الحلقة المفرَّغة لضعف الطلب الكلي، وقصور

الاستثمار، وانخفاض الإنتاجية، والأداء دون المستوى لنمو الاقتصاد العالمي. ومع خفض الاعتماد المفرط على تدابير السياسات النقدية، سيحتاج صانعو السياسات إلى زيادة الاضطلاع بتدابير مالية موجهة لحفز الطلب الكلي، والاستثمار والنمو. ويمكن أن تؤدي استراتيجيات سوق العمل الجيدة التصميم والموجهة إلى تكملة السياسات المالية الرامية إلى إنعاش الإنتاجية، وخلق العمالة ونمو الناتج. وستكون الجهود السياساتية المنسَّقة بأبعادها الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية بالغة الأهمية لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030.